

حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها الاقتصاد العالمي

* د- علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة

mallaoui@ymail.com

* أ- صالحى هالة جامعة ورقلة .

salhihalla@yahoo.fr

ملخص :

تهدف الدراسة إلى محاولة تقييم أداء صندوق النقد الدولي بالتركيز على توازن النظام النقدي العالمي والوقوف عند أهم الإختلالات أو الإخفاقات، والتي فشل في معالجتها خاصة خلال العشريتين الأخيرتين مع تنامي الاقتصاد الوهمي وزيادة وتيرة هذه الأزمات ، لذا أصبح من الضروري إعادة الصندوق إلى مساره الصحيح من خلال حوكمة أداءه انطلاقا من جملة إصلاحات تبدو أكثر ضرورة .

Abstract:

This study aims to evaluate the performance of the international monetary fund with stressing on some contradictions about IMF's working system ,and its effects on international monetary system in the last two decades .so today it is very necessary to speak about the imf 's reforms in order to strenthning the governance of its executive concuil

المحور الأول :تقييم أداء صندوق النقد الدولي :

1-لمحة عن دور صندوق النقد الدولي :

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا .

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة .

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على الإعتماد سياسات اقتصادية سليمة ، كما أنه -كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن ان يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلي التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.¹

غير أن صندوق النقد الدولي تغير كثيرا منذ ولادته، لقد أسس الصندوق علي مبادئ أرادها له الذين أنشأوه كي يمارس دوره بكفاءة في :

- ✓ تصحيح عمل الأسواق التي رأى مؤسسوها أنها في أحيان كثيرة تعمل بشكل سيء.
- ✓ ممارسة ضغط دولي على الدول لحملها على اعتناق سياسات اقتصادية توسعية ، (زيادة الإنفاق العام ، تخفيض الضرائب ، خفض معدلات الفائدة)، لأجل تنشيط الاقتصاد .
- غير أنه خان تلك المبادئ ، فبدلاً من إسهامه في تصحيح سيئات الأسواق أصبح متعصبا لهيمنة السوق على النشاط الاقتصادي ، وبدلاً من دعم السياسات الاقتصادية التوسعية للدول بل أصبح لايزودها بالمال إلا إذا مارست سياسات تقشفية (خفض العجز ، زيادة الضرائب ، رفع معدلات الفائدة الذي يؤدي إلى انكماش الاقتصاد).²

2- المآخذ على أداء وسياسات صندوق النقد الدولي :

إن المشكلة في "وصفة" صندوق النقد الدولي هي أنها كتلة واحدة وغير قابلة للتجزئة في أبعادها المختلفة . فهناك سياسات معينة يجب إتباعها في مجال سعر الصرف وعجز الموازنة وسعر الفائدة وكمية النقود، والتجارة الخارجية إلخ فيما أن تأخذها برمتها كما هي أو ترفضها .

أما أن تنتقي منها ما يناسب الوضع الاقتصادي لذلك البلد، فذلك ما لا يرضي به الصندوق .³

وتشير الكثير من التحليلات التي تجرى لتقييم سياسات وأداء الصندوق الدولي على أنه توجد مآخذ وتحفظات على سياسات و أداء الصندوق منها مايلي :

1- تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على إدارة الصندوق . وتفرد الولايات المتحدة بـ 17% من القوة التصويتية وذلك لأنها تملك 17% من رأسمال الصندوق .

2- إن معظم القروض والتسهيلات الإئتمانية التي يمنحها الصندوق كانت تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ماحدث مع حقوق السحب الخاصة التي لم تنل منها الدول النامية إلا القليل وحصلت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها .

¹ شقيري نوري موسى ، المؤسسات المالية المحلية والدولية ، 2009 ، دار الميسرة ، ، 296
² ، الرأسمالية تنفذ نفسها ، 2012، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ، 131
³ أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسويت الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن العصرية ، ، 210 ، بيروت 2013

3- يتحفظ البعض على توسيع حجم السيولة الدولية بالاعتماد على نظام حقوق السحب الخاصة وذلك لأنه يتضمن نوعا من المغالاة تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وخاصة في ظل الركود الاقتصادي و انتشار البطالة في العديد من الدول الصناعية.

4- عندما يمنح الصندوق النقد الدولي التسهيلات المالية وخاصة إلى الدول النامية يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وخفض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية . وتلحق الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة المقترضة ضرا كبيرا بالشرحية الاجتماعية الفقيرة من المجتمع، وأحد الأمثلة على ذلك طلب صندوق النقد الدولي من الدول المقترضة إزالة الدعم الحكومي عن بعض السلع الضرورية مثل المحروقات حتى تتمكن هذه الدول من سداد ديونها لصندوق النقد الدولي . وعليه فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة سياسات انكماشية يغلب عليها إدارة الطلب على المدى القصير والمتوسط . ومن زاوية المشروطة خاصة بعد عدم مقدرة المكسيك على سداد ديونها في عام 1982 أصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من أي جهة أخرى إلا بعد الرجوع إلى الصندوق وإبرام الاتفاقيات معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية .

5- إن سياسات صندوق النقد الدولي تتناسب وتراعي الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الاقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى معالجات خاصة .⁴

المحور الثاني :تعامل صندوق النقد الدولي مع الأزمات المالية العالمية(1997-2008):

المجتمعون في برتون وودز إلى صندوق النقد الدولي مهمة الحفاظ على إستقرار النظام النقدي العالمي، ما جعل من الصندوق مؤسسة عالمية تسعى إلى إصلاح الأنظمة المالية للبلدان في العالم، ومن هنا كانت أهمية دراسة صندوق النقد الدولي بكافة جوانبه، للوقوف على الدور الذي يقوم به لا سيما في الأزمات التي عصفت ببعض الدول.

1- دور الصندوق في الأزمة المالية للنمو الآسيوية 1997:

إن المعجزة الآسيوية التي شغلت العالم في السبعينيات من القرن الماضي من خلال قدرة دول آسيا الشرقية النامية على تحقيق نمو أسرع، والتقليل من الفقر ، وتحقيق استقرار أفضل من كثير من المناطق في العالم يومذاك ، حقا لقد حققت نجاحا باهرا جعلت صندوق النقد الدولي يبدي ثقة عالية بتلك الدول غير أن هذا الصندوق وحال انفجار الأزمة ينهال مع البنك الدولي بالانتقادات العنيفة على البلدان الآسيوية : مؤسساتها الفاسدة ، وحكوماتها فاسدة ، ويجب إصلاح كل شيء من الأساس ، الأمر الذي يكشف جهلا فاضحا بطبيعة المنطقة ، كيف لدول حققت نجاحا اقتصاديا باهرا أن تكون مؤسساتها فاسدة ؟ إن إجابة لجوزيف .إستيغليرز (صاحب كتاب خيبات

العولمة) على هذا السؤال تؤكد رؤيتنا للمس . وهي أن صندوق النقد الدولي لا يرى مصلحة في تخضة دول المحيط الرأسمالي لأن في هذه النهضة تقزم لمصلحة الولايات المتحدة وأوروبا وحيثما الاقتصادية التي تسبح في مياه الصندوق .

لقد ارتكب صندوق النقد الدولي جملة من الأخطاء التي ألحقت أضراراً كارثية في اقتصادات دول آسيا الشرقية وهي :

1- سياسة تقشفية : على الدولة في البلد الذي يواجه إنكماشاً اقتصادياً أن تنشط الطلب الإجمالي إما بواسطة السياسات النقدية أو بواسطة سياسة الموازنة : تخفيض الضرائب وزيادة النفقات، أو تليين السياسة النقدية، لقد أوصى صندوق النقد بعكس ما تحتاجه دول آسيا الشرقية، فهذه الدول كان يتهددها بوضوح انكماش كبير، وكانت بحاجة إلى تنشيط، وليس إلى سياسة تقشفية تزيد من شلل الاقتصاد .

2- قصور الصندوق عن تقدير قوة التفاعلات بين السياسات المتبعة من جانب مختلف البلدان : إن السياسات التقشفية المتبعة في بلد ما لا تضعف إقتصاده فحسب ، بل لها تأثيراتها السلبية على دول الجوار كذلك، وسياسات التقشف التي فرضها الصندوق قد زادت من تفاقم العدوى ، ذلك أنه كان لا يفكر إلا بحماية الممولين ونسي سكان البلدان الذين يفترض بأنه يساعدهم .

3- أخطاء سياسته النقدية : لا يعترف الصندوق بأخطاء سياسته النقدية في دول آسيا الشرقية التي تمثلت بإصراره على فرض معدلات فائدة عالية وصفت بالفلكية، فعندما رفعت كوريا الجنوبية معدلات الفائدة إلى 25% طلب منها أن تكون أكثر جدية فترفعها أكثر من ذلك، فالصندوق يرى في إجرائه هذا أن البلد سيصبح أكثر احتذاً بالرساميل، وتدفع الرساميل يساعده على دعم سعر الصرف عملته، أن يجعل السعر مستقراً في حين ما حدث هو العكس إن مشكلة الشركات في كوريا الجنوبية هي اللجوء إلى الاستدانة وعليه فإن إرتفاع معدلات الفائدة إلى هذا الحد يؤدي إلى إفلاس الشركات المثقلة بالديون وإذا نجت من الإفلاس فإن أموالها الخاصة سرعان ما تنفذ من جراء إلتزامها بدفع مبالغ طائلة إلى دائئها.

4- تنظيم فعال للبنية التحتية : إن تعديل البنية المالية بات الأمر الأكثر أهمية في ظل تفاقم الأزمة فعمل صندوق النقد آسيا الشرقية على غلق المصارف التي تعض سجلاتها بالديون ، وعلى تصفية المؤسسات التي توقفت عن الدفع، وكان مفروض على الصندوق النقد الدولي كما يؤكد ستيجليتز أن يقدم السيولة لتمويل النفقات الضرورية، غير أنه أخفق في تعديل بنية النظم المالية ،وزادت مبادرته في إضعاف الإقتصادات المنكوبة .⁵

2- الصندوق والأزمة المالية العالمية 2008:

شهد عام 2007 انفجار أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في القطاع المالي الأمريكي وتعتبر هذه الأزمة أحد عوامل الرئيسية التي كانت وراء انفجار الأزمة المالية العالمية 2008 ، إلا أنه وبالرغم من ذلك لا يمكن أن نحصر هذه الأسباب فقط لإنفجارها ، فلولا تفاعل العديد من الإختلالات على الإقتصاد الجزئي والكلبي ما انتقلت من أزمة قطاع معين في السوق المالي الأمريكي إلى أزمة عالمية .

⁵ 147-142

السبب الأول لهذه الأزمة هو قيام المؤسسات المالية بتقديم القروض لعدد من المستهلكين أصحاب الملاءة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض.⁶

* كشفت أزمة 2008 عن نقاط ضعف عديدة في سياسات صندوق النقد الدولي، حيث لم ينجح الصندوق في التنبؤ بوقوع الأزمة، كما اتضح أيضا عدم تماشي وسائل الصندوق الإقراضية مع خصائص هذه الأزمة وكذلك فشل نظام الرقابة المتبع على المستوى الدولي وبالتالي حتمت هذه النقائص المسجلة ضرورة إعادة النظر في سياسات الصندوق.⁷

المحور الثالث: حوكمة و إصلاح صندوق النقد الدولي :

1- الأخطاء المعترف بها من طرف صندوق النقد الدولي :

بغض النظر عن اعترافات الصندوق بأخطائه أم بعدم الإعتراف فإن ستيغليتز يضع قواعد يراها رئيسية للإصلاح وهي:

أ- الاعتراف بأخطار تحرير أسواق الرساميل، والتسليم بأن دفع الرساميل القصيرة الأجل (مال المضاربة) يفرض تكاليف باهضة يتحملها آخرون غير طرفي هذه الصفقات (المقرضون والمقترضون)، وكلما تكثفت هذه الحالات إزدادت الحاجة إلى تدخل الدولة بما في ذلك عن طريق المصارف والضرائب، وعلى المؤسسات المالية أن تحترم هذا الإجراء لا أن تقاومه.

ب- إصلاح نظام الإفلاسات واللجوء إلى التجميد، متى عجز المقترضون في القطاع الخاص عن سداد مال دائنيهم الوطنيين أو الأجانب، ولا بد من إصلاح التشريع الخاص بالإفلاس وجعله يعترف بالطبيعة الخاصة للإفلاسات الناجمة عن تقلبات الإقتصاد الكلي.

ت- التقليل من الإعتماد على عمليات التعويم، إذ ازداد اللجوء إلى إعلان الإفلاس وإلى التجميد، تقل الحاجة إلى تعويمات الكبيرة التي غالبا ما اخفقت، واستخدم فيها المال لتأمين سداد ديون الدائنين على نحو أفضل، و لإبقاء أسعار الصرف على مستويات عالية بصورة مصطنعة بمدة أطول وهو الأمر الذي يتيح للأغنياء أن يحصلوا على جزء من رساميلهم بشروط أفضل، غير أنه يزيد من مديونية البلد.

ث- تحسين الأنظمة المصرفية، من حيث تحسين مفهومها وتحسين تطبيقها على السواء في البلدان المتطورة كما في البلدان النامية .

⁶ المكتبة العصرية، مصر، 1 2010 247

⁷ محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي، 2010 241.

ح- تحسین معالجة الخطر، إن تقلب أسعار الصرف اليوم يشكل خطرا جسيما على بلدان العالم قاطبة، غير أن الحل ليس واضحا، حيث إن الحلول متأرجحة بين ربط عملة البلد بالدولار، وبين جعل سعر الصرف عائما كليا أو ثابتا . ومن المؤكد أن البلدان المتقدمة أفضل وضعا في الدول النامية لمعالجة هذه المخاطر، وعليها أن تسهم في إيجاد هذه التأمينات، ولذلك فمن غير اللائق أن تعطي البلدان المتقدمة قروضها للبلدان النامية تحت أشكال تحد من هذه المخاطر، كأن تشترط مثلا أن تحمل المدينون مخاطر حدوث تقلبات كبيرة في الفوائد الفعلية .

ج- تحسین مضاات الأمان، إن أحد مقومات معالجة الخطر يتمثل في وضع أضعف سكان البلد في أفضل موضع إزاء الأخطار، ولما كانت مضاات الأمان ضعيفة في البلدان النامية وحتى في البلدان المتقدمة، فلا بد من المساعدة الدولية التي سيكون لها الشأن أساسي .

خ- تحسین ردود الفعل على الأزمات، ولقد شهدنا فشل هذه الردود في أزمة 1997-1998، لقد كانت المساعدة سيئة التصميم وسيئة التطبيق، فالخطط لم تأخذ بالاعتبار عدم وجود مضاات أمان ولا الأهمية الحاسمة في الإبقاء على دفع التسليف . وإن اختيار التجارة بين البلدان سيجعل الأزمة تنتشر... تتساءل الدول النامية لماذا تختار الولايات المتحدة عندما تواجهها أزمة اقتصادية سياسة للموازنة وسياسة نقدية توسعيتين، بينما يطلب منها هي متى كانت في وضع مماثل أن تفعل عكس ذلك بالضبط.⁸

2- حوكمة صندوق النقد الدولي

2-1 إصلاح نظام الحوكمة:

يعمل الصندوق على إجراء إصلاحات شاملة في هيكل الحوكمة بما يعكس التغيرات الجوهرية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في العقود القليلة الماضية . وقد تطور الصندوق مع تطور الاقتصاد العالمي على مدار تاريخه الممتد منذ 67 عاما، مما أتاح له الاحتفاظ بدوره المحوري في البنيان المالي الدولي . وعلى خلاف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يحصل كل بلد على صوت واحد، جاء تصميم عملية صنع القرار في الصندوق ليكون انعكاسا لأوضاع البلدان النسبية في الاقتصاد العالمي . والهدف من الإصلاحات الجارية هو تجسيد الدور الأكبر الذي أصبحت تؤديه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي .

ويتضمن الرسم التوضيحي الوارد أدناه صورة مبسطة لهيكل نظام الحوكمة الحالي في الصندوق:

المجلس التنفيذي بمجرد دخول إصلاحات الحصص و الحوكمة حيز التنفيذ، كما سيصبح اختيار كل المديرين التنفيذيين بالانتخاب وليس بالتعيين كما هو الحال بالنسبة لبعضهم في الوقت الراهن. سيظل المجلس التنفيذي بحجمه الحالي الذي يضم 24 عضوا، مع مراجعة تشكيله كل 8 سنوات.

ويلتزم كل بلد عضو ببذل قصارى جهده لإتمام المصادقة العاجلة على هذه الإصلاحات. وقد انتهى المجلس التنفيذي من مراجعة شاملة لصيغة الحصص في يناير 2013. وأعاد مجلس المحافظين تأكيد التزامه باختتام المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول شهر يناير 2014.⁹

2-2 الإصلاح المؤسسي :

وهو أول الأشياء التي كثر الحديث عنها خلال الفترة الماضية لدرجة الملل. وبسبب غياب دور مؤثر للصندوق في التلطيف من شدة الأزمة المالية العالمية الراهنة، فقد بدا للجميع وكأنه تائه بسبب المستقبل الغامض و يوجد الآن بعض الأمل في عدم استسلام إدارة الرئيس أوباما كما فعلت سابقتها وعدم القيام بالإصلاحات الحقيقية المنشودة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بإجراءات حوكمة الصندوق. وما لم تشعر الدول التي تريد السحب من موارد الصندوق بأنه مؤسستها التي ينبغي التعامل معها بشفافية ، فمن غير المحتمل أن تلجأ إلى الصندوق لمساعدتها في الأزمات التي تعترض طريقها.

وتتمثل أولى التغييرات المقترحة في الكراسي والأنصبة الخاصة بالدول الأعضاء. تشير الكراسي إلى المقاعد الخاصة بالمجلس التنفيذي، والأنصبة إلى النسبة المئوية للحصص الإجمالية التي تحدد قوة التصويت في الصندوق. وفي الوقت الراهن يشير كلا من الاثنان إلى العالم الذي كان سائدا في حقبة الأربعينات من القرن الماضي، والذي كان يهيمن الأوروبيون عليه من الناحية العددية ، بالرغم من وجود دولة واحدة فقط - هي الولايات المتحدة - التي لها حق الاعتراض.

وأحد التغييرات الحقيقية قد تعطي الاتحاد الأوروبي ممثلا واحدا، له نفس قوة التصويت التي لمثل الولايات المتحدة، وبحيث لا يحق لأي منهما الاعتراض على القرارات التي يتخذها الصندوق. وقد يسمح ذلك لزيادات جوهرية في كل من الكراسي والأنصبة للدول الآسيوية، التي يقل تمثيلها بدرجة فظيعة حاليا من منظور النمو السريع الذي حققته المنطقة خلال نصف القرن الماضي. وقد توفر تلك التغييرات مة مواتية للنظر في تخفيض حجم المجلس التنفيذي، وزيادة الأصوات الرئيسية (الأمر الذي يفيد الدول الصغيرة)، بالإضافة إلى زيادات الحصص في حالات الطوارئ التي تستدعي هذا، وذلك من زاوية النمو الاقتصادي الذي تحقق في الماضي.

وتحتاج التغييرات في حوكمة الصندوق المضي لأبعد من مسألة الكراسي والمساهمات ، بالرغم من كون ذلك أساسيا. فهي تحتاج أيضا أن تتضمن اعتماد العمل بنظام رسمي لاختيار العضو المنتدب للصندوق حينما يصبح المكان ناغرا، مع تطبيق آلية تهدف لتعيين أفضل شخص في العالم يكون مناسباً لشغل هذه الوظيفة، مع إلغاء الآلية السابقة للاختيار والمتمثلة في إعطاء هذا المنصب للشخص الذي ترشحه إحدى دول أوروبا الغربية، التي تعتبر أن هذا هو دورها للحصول على المنصب .

⁹ مقال بعنوان كيف تصنع قرارات الصندوق بتاريخ 2013/09/30،

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/governa.htm>

وتتمثل الاقتراحات الأخرى لإصلاح الصندوق مؤسسيا توجيه مجلسه التنفيذي للتركيز على القضايا الإستراتيجية بدلا من القضايا التكتيكية ، وأن تتم مساعدة الدول التي تعاني من حدوث عجز لديها بغض النظر عن السياسات الاقتصادية التي تتبعها، لأن ذلك يدخل في صميم الشؤون الداخلية لكل دولة، كما أن اللائحة الأساسية التي وافقت الدول بموجبها على الانضمام للصندوق لا تنص على ذلك إطلاقا!¹⁰

3- الإصلاحات الضرورية لتأمين الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي :

لقد اثبتت الأزمات الأخيرة للنظام النقدي والمالي العالمي أن هذا النظام يفترض أن يخرج بنظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وإنصاف، وإشراكا للدول النامية في منظومة اتخاذ القرار، ومن المنتظر أن يولد نظاما اقتصاديا أكثر انسانية لا نقصد نظاما تغيب فيه قواعد الرأسمالية والحرية ، ولكنها الحرية المنظمة التي توازن بين اعتبارات الربح وإشباع الحاجات الإجتماعية فتكلفة الرأسمالية الإجتماعية مهما عظمت ! يمكن أن تقارن بتكلفة الإختيارات الاقتصادية المتتابعة وما يترتب عليها من مشكلات يستحيل حصرها.¹¹

إن تكريس السمار الحالي لصندوق النقد الدولي يعني استمرار الاضطرابات النقدية وترسيخ حالة عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي، الأمر الذي يعكس بشكل سلبي على أداء الاقتصاد العالمي، ولهذا ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسة الهامة لتكون في خدمة المجتمع الدولي بكامله.

ونرى بأن تحقيق هذا الهدف يستدعي إعادة النظر في القضايا الأساسية التالية:

- العضوية والتصويت.
- الحصص والمهام.
- حقوق السحب الخاصة.
- نظام أسعار الصرف.
- السيولة الدولية.
- آليات الائتمان الدولي
- البرامج والمشروطة.

أولاً- العضوية والتصويت:

1. العضوية:

إن النظام الحالي للصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء وهذا ما لخصه أحد الباحثين بقوله: "إن الغائب الكبير على نظام بريتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق ,فإصلاح هذه المؤسسة يستدعي إزالة كافة أشكال اهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة (خلافًا لمسجلها الأمني).

¹⁰ محمد حسن يوسف , صندوق النقد الدولي وسيناريوهات الإصلاحات !! ,

[http://www.saaaid.net/Doat/hasn/:](http://www.saaaid.net/Doat/hasn/)

¹¹ , أزمة مالية أم أزمة رأسمالية , المكتبة العصرية , 2010. , 16

يب أن الدول التي تزعم بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الديكتاتورية المؤسساتية والاسبهاد داخل المنظمات الدولية، فإن الأوان للالتزام بالديمقراطية داخل المنظمات العالمية لتكوين البديل الأكفاء للوصاية والهيمنة. كد على مبدأ المساواة الذي يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري ولا يتجاهل المكانة الاقتصادية للدولة دون أن يتيح المجال للاحتواء والاستحواذ.

2. التصويت:

لما كان الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء فإنه مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة، التي تحكم العالم بأسره في الميدان النقدي والمالي، ويسرى هذا المبدأ في التصويت على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه مثل البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية، ومؤسسة التنمية الدولية، ومصارف التنمية الجهوية، إن توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره، فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية، فنجد مثلاً: زيادة حقوق التصويت لليابان لا تتزايد إلا بصورة ضعيفة.. رغم تعظم قدرتها الاقتصادية والأهمية النسبية لتجارها الخارجية وذلك لأن المؤشرات التي تحدد على أساسها الحصة عادة لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية في الميدان المالي والتجاري، ولا غرابة إذا وجدنا بأن تحديد الحصة في بداية التسعينات كان خضاعنا للتغيرات في المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية المختارة في بداية الثمانينات.

كما أن توزيع القوة التصويتية كان دائماً لصالح مجموعة الدولة الرأسمالية المتقدمة، فبعد أن كانت نسبة 28% من لأصوات موزعة على 24 دولة نامية في سنة 1953، نجد اليوم بأن 39% من الأصوات تتقاسمها 132 دولة نامية.

فالأمر يستدعي تصحيح الاختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية البلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال اتخاذ القرار باسمه في المجال المالي والنقدي الدولي، وكذا إعادة التوازن في توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة، فالنظام الحالي لاتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولي يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين 70% إلى 80% حسباً لأهمية القرارات، مما يعني أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها التصويتية عن 17% تشكل عائقاً كبيراً في أي مشروع قرار حاسم لا توافق عليه.

فصندوق النقد الدولي ليس شركة مساهمة ترتبط فيها مكانة الشريك بمقدار حصته، والعلاقة فيها علاقة بين شركاء غير متساوين في كثير من الأحيان أمر هنا يختلف عندما يتعلق الأمر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها في التأثير على التطور الاقتصادي في جميع البلدان التي لا بد أن تعكس العلاقات بينها عنصر السيادة والمساواة

وانطلاقاً مما سبق فنحن نقترح ضمن المرحلة القادمة الانتقال من مبدأ عدم المساواة في العضوية والتصويت والخصص إلى مبدأ المساواة النسبية التي تعكس عنصر السيادة وفي نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي والحضاري للدولة العضوية، فتكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة أجزاء الأول يشكل 30% ويبرز التماثل في عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان، والثاني يساوي

20% ط بحجم الدولة السكاني الذي لا بد من مراعاته طالما أن المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان. والجزء الثالث وشمل 50% المتبقية ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادي والمالي والتجاري وأن تكون عملية فاذا القرارات بالألية البسيطة في مجالس المحافظين والمجالس التنفيذية بالصندوق ومجموعة البنك الدولي.

ثانيا- الحصص والمهام:

1. الحصص: ازال حصة البلدان الأعضاء لا تعكس قوتهم الاقتصادية والأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالتائج القومي، وحجم التجارة الدولية... الخ. ويفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوره الداخلي، ويقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقاته الاقتصادية الدولية بما تعكسه من حركة سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدي عاملة.

الحصص الحالية للأعضاء قد حددت على أساس من المؤشرات الهامة، إلا أنها تبقى غير تبقى غير كافية، وذلك لاعتماد المؤشرات القديمة وليس الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطور البلد العضو، كما أن بعض هذه المؤشرات قد تخفي مكانة البلد، فهناك فرق بين مؤشرات الناتج المحلي والناتج القومي.

ولا بد من الانتقال من المراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن أربع سنوات إلى مراجعة بواقع كل سنتين وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الجارية ومتابعة انعكاساتها على الناتج القومي، وعلى حركة السلع والخدمات، وعلى حركة رؤوس الأموال بالنسبة لكل دولة وأخذها بعين الاعتبار في زيادة حصتها.

2. المهام:

لذا وانطلاقاً من أهمية الحصة في تحديد وزن وتأثير كل دولة داخل الصندوق صار من الضروري أن تراجع الحصص ، بإضافة وإعتماد مؤشرات اقتصادية ، اجتماعية و حتى مؤشرات جيوسياسية.¹²

يلاحظ خلال العشريتين تحول كبير في مهام صندوق النقد الدولي، فقد طغت وظائفه الايديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية، وأضحى متخصصاً في وضع البرنامج وإعداد السياسات الاقتصادية والأطراف على تطبيقها في البلدان النامية لكي تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات النقدية والمالية التي تضمن القدرة على استمرار دفع التزامات على حساب التوازنات النقدية والمالية التي تضمن القدرة على استمرار دفع الالتزامات على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفاً بوظيفة إيديولوجية تتمثل في عوامة المنهج الرأسمالي بموجته الليبرالية المتطرفة الحالية، فقد تزايد تدخله وتطورت مشروعيته وتنامي دوره كوسيط مخفز للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة انتقائية تنسجم مع المهمة المذهبية.

¹²OLI BROWN , rtas and International economic institution :how to malce a good governance , International instilute for sus tainable desce lopmewt , manibba , 2009, p 08

وانطلاقاً مما سبق لا بد من إعادة النظر في مهام الصندوق لتنقيتها من مظاهر التحيز اليديولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، ينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، ونظام أسعار الصرف، وتنظيم السيولة، وتخليص حركية الائتمان من والمشروطية الأيديولوجية والانتقائية.

ثالثاً- حقوق السحب الخاصة:

أنشأ صندوق النقد الدولي وحدة حقوق السحب الخاصة سنة 1969 لتكون أصلاً احتياطياً دولياً، ولتستخدم كوحدة حسابية في الصندوق وفي مؤسسات أخرى دولية وإقليمية.

وخلال عشرية السبعينيات كانت قيمتها مرتبطة بسلة من العملات تتكون من 16 ملة رئيسية لمجموعة الدول التي تساهم بشكل معتبر في التجارة الدولية، وترتبط منذ 1982 بخمس عملات على الدولار الأمريكي، والين الياباني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، والجنه الإسترليني وحالياً تربط بأربع عملات هي الدولار الأمريكي، والأورو، والين الياباني والجنه الإسترليني .

بقيت حقوق السحب الخاصة كما أريد لها حيث أنها مازالت ليست الأداة الرئيسية للاحتياطيات الدولية في النظام النقدي الدولي، نما أنها تتحول إلى عملة دولية، وذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولار باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتون وودز الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، طيلة نصف قرن، الأمر الذي كان وما زال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحد من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي، ولا غرابة إذا وجدنا أن نتائج الحلقة الدراسية التي نظمها الصندوق حول دور وحدة حقوق السحب الخاصة في المستقبل، تؤكد على بقاء الأوضاع الحالية "لا يبدو من المحتمل أن تصبح وحدة حقوق السحب الخاصة أداة الاحتياطي الرئيسية في النظام الدولي، ولا يبدو أن مصيرها هو التطور من اعتماد غير مشروط لتصبح عملة عالمية بالمعنى الكامل.

ولهذا تستمر الولايات المتحدة ومجرها في جعل صحة الاقتصاد العالمي حبيسة أدائها الخاصة بها، بينما كان إصدار وسائل الدفع الدولية قد صار تابعا كلياً للعجز التجاري الأمريكي.

وبناء على ما سبق فإن الضرورة ملحة في ظل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي، للإصلاح الجدي الذي يتم في إطاره تطوير وحدة السحب الخاصة على مستوى النواحي التالية:

1. تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطي في النظام النقدي الدولي: إن التعديلات الخاصة بالعضوية والتصويت والخصص ستؤدي إلى مزيد من الديمقراطية المؤسسة التي تمكن من تقليص الهيمنة والاحتكار وتساعد على إجراء التغييرات إصلاحية التي تخدم المجتمع الدولي بأسرة على مستوى النظام النقدي الدولي، ولعل نقطة الانطلاق هو الارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة إلى مستوى الأداة الرئيسية للاحتياطي الدولي، باتخاذ الإجراءات التي تجسد ذلك، وتؤدي إلى التخفيف التدريجي لظاهرة الدولار وانعكاساتها السلبية، وتقلل بصورة فعالة من الاعتماد على الدولار والسلة المرتبطة به في ميدان الاحتياطيات الدولية، ولا شك في أن هذا الوضع الجديد سيقص من حدة الآثار السلبية للسياسات النقدية الوطنية في الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي، فالدول

الصناعية: "تنتهج سياسة اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تتجه صوب خدمة مصالحها الوطنية، وكثيرا ما يكون ذلك حساب المجتمع الدولي، ويؤدي تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية إلى نشوء حالة عدم يقين تلحق الضرر بالتجارة والاستثمار

فإعادة الاعتبار لوحده حقوق السحب الخاصة في مجال الاحتياطات الدولية يقلل من الطلب على العملات الرئيسية على المستوى الدولي لغرض الاحتياطي ضمن النظام النقدي الدولي، فتقل تبعاً لذلك المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار صرفها والتي تتعرض لها معظم الدول التي تستخدمها كاحتياطي فتتخفف حدة التبعية النقدية.

3. تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية:

لعب الدولار الأمريكي دورا هاما في النظام النقدي الدولي حيث كان قابلا للتحويل إلى ذهب بالسعر المحدد، وكان يقوم بدور الوسيط بين الذهب وباقي العملات، وبعد تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وتنامي الاحتياطات الدولارية في المصارف المركزية، بمعظم الدول الصناعية، وتطور أشكال المضاربات، عجزت الولايات المتحدة عن الوفاء بالتزام المتعلق بتحويل الدولار إلى ذهب وقررت إيقاف صرف الدولار بالذهب في سنة 1971، فتحول النظام الدولي من الشكل المزدوج في التقيين واستعمال الاحتياطات والذي كان يتقاسمه الدولار والذهب إلى الشكل الاحادي الذي توسعت فيه الدولار في العلاقات النقدية والمالية الدولية فأضحى الدولار يشكل 60% من احتياطات المصارف المركزية، ويشارك بنسبة 80%، في الصفقات والاتفاقات المتعلقة بسوق العملات، و50% من الصادرات العالمية، رغم أن حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية لا تزيد عن 16%

هذه الوضعية أدت إلى اشتداد المنافسة بين العملات الرئيسية في العالم من أجل توسيع مجالها في النظام النقدي الدولي لمواجهة السيطرة المتواصلة للدولار الأمريكي وانتقل الاهتمام من مستواه القطري إلى مستوى التكتلات لتحمي نفسها من آثار الاضطرابات النقدية وتعظم مصالح اقتصاديتها ضمن أسواق الصرف التي تتجاوز قيمة مبادلاتها يوميا أكثر من 1300 مليار دولارا، فتكتل الاتحاد الأوروبي قام بجهود قوية و انشاء عملة "الأورو" EURO التي ستحتل مكانا هاما بين العملات القوية في العالم لتستخدم كسياس وقائي للحفاظ على السيادة النقدية الأوربية ، ولحماية الاتحاد الأوروبي من الآثار السلبية للنظام النقدي الدولي.

وتسعى دول شرق آسيا بعد الاضطرابات النقدية التي تعرضت لها هذه البلدان وخلال السداسي الثاني من سنة 1997، إلى إنشاء تكفل بدور حيوي في هذا المجال، ورغم بوادر المعارضة من قبل الأطراف القوية في المؤسسات النقدية الدولية والمؤامرات المضاربية التي أوقعت هذه البلدان في أزمات مالية لو تشهدها من قبل مما اضطرها إلى الخضوع طوعا أو كرها إلى وتوجيهات وبرنامج الصندوق.

وأمام هذه الوضعية النقدية المتردية باتت الضرورة ملحة للارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة عالمية ليست مرتبطة بعملات الرئيسية في السوق النقدية الدولية، بل أن عملات البلدان الأعضاء تكون مرتبطة بهذه العملية الدولية التي تغدو عندئذ الأداة الأساسية في التقييم والمبادلة والاحتياطي على المستوى الدولي، وإذا كان صندوق النقد الدولي: "لم يمنح أكثر من سلطة شرطية فيما يتعلق بقواعد استقرار العملات وقابليتها للتحويل.. ولم يؤسس دفعة واحدة كمصرف دولي يتمتع بسلطة الإصدار،.. لقد تم إحداثه

كأداة لنظام نقدي لم تحدد في صلبه شروط إصدار النقد ولذا لم يكن قادرا على منع النظام النقدي الدولي من الانزلاق بالشكل الذي حدث له

فإن تجسيد المقترح المتعلق بإنشاء عملة دولية يتطلب إجراء الاصلاحات الضرورية في البنية المؤسسة والتنظيمية لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتكاملة معه في النظام النقدي الحالي.

رابعا: نظام أسعار الصرف:

بعد أن وافقت الولايات المتحدة في سنة 1971 قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فقد أعلنت بذلك على اختيار إحدى أهم أسس اتفاقية بريتون وودز والتي تقوم على نظام أسعار الصرف، الثابتة، والتنقل إلى نظام أسعار الصرف المرنة، ففي ظل النظام الأول كان دور الصندوق هو التأكد من احترام البلدان الأعضاء لالتزامات الواردة في المادة الرابعة ومنها التزام الدولة بتحديد سعر الصرف عملتها بالذهب أو الدولار والامتناع عن إجراء تغيير كبير في أسعار صرفها إلا بعد موافقة الصندوق، أما انحصار في الرقابة على اقتصاديات البلدان الأعضاء باستعمال مجموعة من المؤشرات القياسية للكفاءة الاقتصادية، وكان تعامله تتميز خاصة بعد تطور أزمة المدنيونية وإخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية حيث ازدادت رقابته عليها وبالمقابل ضعف دوره الرقابي والتوجيهي للدول الصناعية الكبرى وانحصار في التوصيات والتلميحات.. الخ.

نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي طالما حلم بهم نظروا الصندوق وتوقعه بعض الخبراء في البلدان المتقدمة، فقد ازدادت التقلبات في قيمة العملات ومازالت إلى يومنا هذا ولا شك بأنه في ظل تقلبات ، يمثل هذا العنف في أسعار الصرف لا يكون ممكنا إدارة الاقتصاديات بكفاءة

فخلق هذا الوضع اتجاهها لتنامي آليات الاقتصاد الرمزي فازدادت التوظيفات المضاربة القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات وأضحت أسواق الصرف العملات وأضحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية في الاقتصاديات العالمية، وأصبحت التدفقات النقدية بين البلدان أكبر بـ 34 مرة من التفتحات الملائمة للصفقات المتعلقة بالسلع والخدمات... وساء تعلق الأمر بالمضاربة على النقود، أو بالمضاربة على الأسهم ، وفي كل مكان أصبح الائتمان يدعم المضاربة، إذ كل واحد يمكنه أن يشتري بدون أن يدفع ويمكنه أن يبيع بدون أن يجوز

ففي ظل ميكانيزم نظام اسعار الصرف المرنة تطورت التدفقات النقدية والمالية المضاربة اليومية بصرة مذهلة ، فقد انتقل حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف من 94 مليار دولار سنة 1980 إلى 429 مليار دولار سنة 1989 إلا أكثر من 1300 مليار دولار مليار دولار سنة 1996 إلى حوالي 1500 مليار دولار سنة 2001 ثم 7500 مليار سنة 2006¹³

¹³ World economic forum report , 2007

إن هذه التحولات تستدعي مجموعة من التعديلات تنطلق من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المستقرة نسبيا عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة التي تحول إلى ملية دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له، وإذا كان الأوروبيون يسعون حاليا للحد من تقلبات قيمة عملاتهم بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة فإن الاستقرار في قيمة العملات "يكون ضروريا أيضا لنجاح بقية العالم الصناعي" والنامي

وتحدد أسعار الصر بين العملات ليس على أساسا قوتها الشرائية الخاصة بالسلع والخدمات التصديرية أو القابلة للمبادلة الخارجية المحققة للميزة النسبية كما يؤكد على ذلك الصندوق النقدي الدولي الذي يعتمد ذلك على المؤشر في تحديد قيمة عملات البلدان النامية وعادة ما تكون توصيته المتعلقة بتخفيض العاملة شرطا إجباريا للحصول على المساعدات التي يقدمها الصندوق، وفي هذا إجحاف كبير، فيقتض الأمر أن يتم الوصول إلى معدل الصرف الفعلي الذي يجسد العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، عن طريق الاستئناس بمؤشرين أساسيين على الأقل هما: مؤشر القوة الشرائية للعملة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التصديرية والقابلة للمبادلة وهو الذي يتركز عليه الصندوق في إطار دعمه لاقتصاديات الانفتاح، ومؤشر القوة الشرائية الداخلية للعملة. عند المقارنة بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة في البلدان الأخرى لنفس السلعة من السلع والخدمات مقينة بالعملات الوطنية، فمراعاة معدلات الصرف لهذين المؤشرين في إطار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة سيقبل من التكاليف والاضطرابات النقدية التي تحملتها لبلدان التي تقوم بإجراء التحولات الاقتصادية تحت إشراف الصندوق.

ونحن نؤكد على ضرورة العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة نسبيا وذلك لأنه لا يوجد ما يدل على كفاءة أسعار الصرف القائمة الحالية في جميع الأوضاع والحالات، ولعل مسألة اختيار أسعار الصرف هي من: "الموضوعات التي دار حولها حوار طويل الأمد في الدراسات الاقتصادية، وإذا كان لم يتم التوصل على حل لهذه المشكلة فذلك يعني أنه لا يوجد نظام لسعر الصرف هو الأفضل لجميع الظروف

والحقيقة أن تزايد وتغيرات في بنية وتركيب أسواق النقد والمال الدولية ترجح عدم كفاءة أسعار الصرف الحالية، وإن الاستقرار في أسعار العملات سيقبل من حجم المضاربات المالية والنقدية والذي يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المخصص للاستثمارات الفعلية.

خامسا- تنظيم السيولة الدولية:

إن تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداء رفع كفاءة الصندوق النقدي الدولي في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نمو التجارة الدولية، ويتماشي مع تطور حجم الأسواق المالية والنقدية الدولية وذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطورها الاقتصادي وتزايد مكاسبها المتحققة في السوق الدولية، إضافة إلى الدور الذي يترتب على تحويل حقوق السحب الخاصة إلى الأداة الرئيسية للاحتياجات الدولية التي لا تزيد حاليا عن 21% من مجموع الاحتياطات غير الذهبية في حين يشكل الدولار 60% من احتياطات البنوك المركزية من العملات الرئيسية، و50% من المدخرات الخاصة، رغم أن مساهمة الولايات المتحدة في الإنتاج الاقتصادي العالمي لا تزيد عن الخمس

فتتيح للصندوق سيولة متجددة يمكن تدعيمها بمورد جديد عند تكليف الصندوق بإلزام الأعضاء بحدود معينة من الاحتياطات تتناسب مع نمو عوائد توظيفاتهم واستثماراتهم الدولية.

كما أن من مقتضيات السيولة الدولية إتاحة الفرصة للصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير للبلدان الأعضاء في الأحوال التي تستدعي ذلك بدون مشروطية أيديولوجية وسياسة تؤثر على سيادة الدول وحرية اختياراتها لشاريعها المجتمعية، ولا يمكن لأي إصلاح للنظام النقدي الدولي ان يتجاهل هذه الوظيفة الأساسية على مساعدة أي من البلدان فيه ظروف وأحوال معينة تماما مثل البنك المركزي الوطني الذي يكون مهياً لمساعدة نظامه المصرفي، وهذا الدور يتطلب من الحكومات الأعضاء أن تضع جزءاً كبيراً من احتياطياتها الدولية في صندوق النقد الدولي

سادسا- تطوير آليات الائتمان الدولي:

إن الخصائص الحالية الائتمان الدولي تعمل بشكل مضرد على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين: القطري، والدولي ومن بين تلك الخصائص التي تستدعي تطويراً نذكر.

- الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية؛
- الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان؛
- الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان.

1. الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية:

تقوم المصارف بوظيفتين أساسيتين إحداهما موضوعية وهي تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى، وثانيهما، مذهبية وتمثل في طرق تعبئة الموارد وصيغ استخدامها.

2. الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان:

م بريتون وودز، الأصلي والمعدل ساهم في زيادة الانحرافات المحلية والمكانية في استخدام الائتمان، فقد تطورت التوظيفات المضاربية القصيرة المدى بشكل مضطرب على حساب الاستثمار، الإنتاجية المتوسطة والطويلة المدى، وازدادت أهمية المجالات الترقية والكمالية والثانوية على حساب الميادين الأساسية والأنشطة الضرورية، واستقطبت البلدان المتطورة معظم الاستثمارات التوظيفات في حين كان تنصيب البلدان النامية ضعيفا بالمقارنة مع عدد سكانها وحجم تحديتها، وثقل المسؤولية التاريخية لمستعمراتها.

وانطلاقاً مما سبق يستدعي الأمر إعطاء دور جديد للصندوق ليقوم بإحداث التوازن الذي يحقق كفاءة تخصيص الائتمان المتاح على المستوى الدولي باستخدام جملة من الكوابح و المخفضات، التي تقلل من هيمنة راس المال المالي على أداء السوق النقدية الدولية في ميدان

استخدام الائتمان وتخصيصه الجاهلي والزمني والجغرافي، وينتقل دور الصندوق من التأكيد على التوازنات النقدية والمالية في البلدان النامية مراقبة وانتهاك سيادتها، إلى تحقيق التوازنات النقدية والمالية في السوق الدولية، وتطهيرها من السلوكيات الوظيفية المضاربية التبذيرية وخاصة في سوق العملات، وأن الاقتراح الذي تقدم به السيد جيمس توبين James Tobin منذ مدة طويلة والمتعلقة بفرض ضريبة يسيرة على العمليات الخاصة بسوق العملات وقد تجدد هذا الاقتراح من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة في الورقة التي قدمت إلى ملتقى التشغيل والعمولة⁽¹⁴⁾ حيث بينت إمكانية تطبيقها للتقليل من المخالفات والتقليل من تطور سوق العملات التي بلغت قيمة عملياتها اليومية أكثر من 1300 مليار دولار وأصبحت تستقطب حجما معتبرا من الائتمان الدولي، فتطبيق الضريبة بـ 0.1% يؤدي إلى تخفيض بـ 20% في حجم هذا السوق.

وقدر الاقتراح الأهمي عوائد هذه الضريبة بأكثر من 150 مليار دولار يمكن استخدامها جزء منها لتمويل جميع المؤسسات الدولية والمنظمات الأهمية والتخلي من الضغوط السياسية للدول الممولة.

ويمكن تطوير هذه الضريبة الحقيقية لاستعمالها كأداة في تحقيق التوازن في استخدامات الائتمان على مستوى الدولي، وستكون نتائجها إيجابية وعوائدها كبيرة لا تقل عن 300 مليار دولار، يمكن استخدامها جزء منها في زيادة موارد الصندوق ليقبل من الاعتماد الكبير على الحصص ويستطيع أن يوفر السيولة الدائمة الميسرة لتمويل عمليات التنمية الحقيقية، في البلدان النامية يساعد على توليد سلسلة من الآثار الإيجابية في حركية النشاط الاقتصادي تعظم مصلحة الاقتصادية المتقدمة والنامية.

خلاصة ان اصلاح صندوق النقد الدولي اصبح ضرورة ملحة اكثر من اي وقت مضى بشهادة الدول التي تقوده قبل الدول المتضررة من سياساته، لة المحافظة على مصداقية المؤسسات الاقتصادية الدولية وتدعيم الثقة في سياساتها والتي اضحت ترهن مصير الملايين من سكان العالم. طلق الاصلاح والحوكمة لا يجب ان يهمل البعد الانساني كون صندوق النقد الدولي لا يمثل شركة مساهمة تهدف الى الربحية.

14- ميشل لولار، الصندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، دار طلاس، ط1، 1995.

قائمة المراجع :

مراجع باللغة العربية :

- 1- أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن العصرية الطبعة الأولى 2013 ، بيروت لبنان
- 2- جاسم الفارس ، الرأسمالية تنقذ نفسها ، الطبعة الأولى 2012، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن
- 3- شقيري نوري موسى، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط الأولى 2009، دار الميسرة ، عمان الأردن
- 4- طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، مصر ، ط1، 201
- 5- على عبد الفتاح أبوشرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسرة، الطبعة الثانية 2010، عمان الأردن
- 6- رضا عبد السلام ، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية ، المكتبة العصرية ، المنصورة . 2010

7- محمد الأمين وليد طالب ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي مجلة الإقتصاد والمجتمع ، العدد 6، 2010

8 - ميشل لولار، الصندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، دار طلاس، ط1، 1995.

مراجع باللغة الإنجليزية :

9 -OLI BROWN , RTAs and International economic institutions :how to make a good governance , International institute for sustainable development , Manibba , 2009

10 -World economic forum report , 2007

*مواقع إلكترونية :

11-مقال بعنوان كيف تصنع قرارات الصندوق بتاريخ 2013/09/30.

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/governa.htm>

12- محمد حسن يوسف , صندوق النقد الدولي وسيناريوهات الإصلاحات !!, بنك الأستثمار الدولي :

<http://www.saaid.net/Doat/hasn/>